

Distr.: General
3 July 2018
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والثلاثون

١٨ حزيران/يونيه - ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس

الحالة في كاساي

مذكرة من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

يتشرف مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بأن يحيل إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير فريق الخبراء الدوليين بشأن الحالة في كاساي، وفقاً للقرار ٣٣/٣٥ الصادر عن المجلس.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-10936(A)



* 1 8 1 0 9 3 6 *

تقرير فريق الخبراء الدوليين بشأن الحالة في كاساي*

موجز

إن فريق الخبراء الدوليين يشعر بالصدمة من هول العنف الذي أودى بحياة الآلاف من الأرواح وبالحالة المزرية لحقوق الإنسان في منطقة كاساي المستمرة منذ عام ٢٠١٦. ولا يعكس هذا التقرير سوى النزر اليسير مما أرتكب من أفعال وجرائم. كما يساور الفريق قلقٌ إزاء ضعف الاهتمام بهذه المأساة وعدم كفاية الوسائل لوضع حد لها.

ويؤكد الفريق أن قوات الدفاع والأمن وميليشيا كاموينا نسابو وميليشيات بانا مورا ارتكبت فظائع كثيرة، بما في ذلك العديد من حالات العنف الجنسي والانتهاكات في حق الأطفال، والتي يمكن وصفها بأنها جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب.

ويعرب الفريق عن قلقه الشديد إزاء الحالة الإنسانية التي شهدت نزوح قرابة ١,٤ مليون شخص ما زالوا في وضع متردٍ للغاية.

وهناك مشكلة خطيرة جداً ما تزال قائمة تتمثل في الإفلات من العقاب بالنظر إلى حجم الجرائم المرتكبة وجسامتها. وما زال يتعين القيام بتحقيق دقيق على الصعيد القضائي حتى تتم ملاحقة مرتكبي الجرائم ومحاکمتهم وإحقاق الحق فعلاً للضحايا.

* تأخر تقديم هذا التقرير ليعكس أحدث المعلومات المقدمة.

المحتويات

الصفحة

| | | |
|----|-------|--|
| ٤ | | أولاً - مقدمة |
| ٤ | | ثانياً - الولاية |
| ٥ | | ثالثاً - منهجية العمل ومعياري إقامة الدليل |
| ٥ | | رابعاً - القانون الواجب التطبيق |
| ٦ | | خامساً - السياق |
| ٧ | | سادساً - أطراف الأزمة |
| ٧ | | ألف - قوات الدفاع والأمن |
| ٧ | | باء - ميليشيا كاموينا نسابو |
| ٩ | | جيم - ميليشيات بانا مورا |
| ١٠ | | سابعاً - إثبات الحقائق والملابسات |
| ١٠ | | ألف - نيسان/أبريل - آب/أغسطس ٢٠١٦: بداية أعمال العنف في إقليم ديبايا في كاساي الوسطى. |
| ١١ | | باء - أيلول/سبتمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦: تمديد حركة كاموينا نسابو في مقاطعات كاساي الوسطى، وكاساي الشرقية، وكاساي |
| ١١ | | جيم - كانون الثاني/يناير - تموز/يوليو ٢٠١٧: اندلاع أعمال العنف في جميع أنحاء كاساي والبعـد العرقي للنزاع |
| ١٢ | | ثامناً - عواقب الأزمة في كاساي والحالة الراهنة |
| ٢٠ | | تاسعاً - الوصف القانوني |
| ٢٠ | | ألف - الجرائم ضد الإنسانية |
| ٢١ | | باء - جرائم الحرب |
| ٢٢ | | جيم - انتهاكات حقوق الإنسان |
| ٢٢ | | عاشراً - الاستنتاجات والتوصيات |
| ٢٢ | | ألف - الاستنتاجات |
| ٢٣ | | باء - التوصيات |
| ٢٥ | | مرفق خريطة كاساي |

أولاً - مقدمة

- ١ - نتيجة لموجة العنف التي اجتاحت كاساي منذ عام ٢٠١٦، قرر مجلس حقوق الإنسان بالإجماع يوم ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أن ينشئ بموجب قراره ٣٣/٣٥ فريقاً من الخبراء الدوليين بشأن الحالة في كاساي لمدة سنة واحدة.
- ٢ - وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٧، عين مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بكري والي ندياي (السنغال، رئيساً)، وفاطمة مبي (موريتانيا) ولوك كوتيه (كندا) كخبراء دوليين. وتلقى الخبراء مساعدة من أمانة أنشأتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ويقع مقرها في كانانغا، بمقاطعة كاساي الوسطى.
- ٣ - وقدم فريق الخبراء الدوليين تقريراً شفويّاً إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٨.
- ٤ - ويشكر الفريق جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعاونها وتيسير الدخول إلى البلد. ويتوجه بالشكر أيضاً إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على دعمها، فضلاً عن منظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي مدت لها يد العون. وأخيراً، يوجه الشكر بصفة خاصة للضحايا والشهود الذين وافقوا على سرد تجاربهم.

ثانياً - الولاية

- ٥ - وفقاً للفقرة ١٠ من القرار ٣٣/٣٥، فإن فريق الخبراء الدولي مكلف بجمع المعلومات وحفظها وإثبات الوقائع والملابسات فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في كاساي، وإبلاغ السلطات القضائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية باستنتاجات هذا التحقيق لبيان الحقيقة وضمان إحالة جميع مرتكبي الجرائم الشنعاء إلى السلطات القضائية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ٦ - ويرى الفريق أن ولايته تكمن في إثبات وقائع وملابسات انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي أرتكبت منذ عام ٢٠١٦ إلى يومنا هذا في مقاطعات كاساي، وكاساي الوسطى، وكاساي الشرقية، ولومامي وسانكورو^(١)، والتي من شأنها أن تشكل جرائم بموجب القانون الجنائي الدولي. ونظراً للولاية الواسعة التي عُهدت إلى الفريق والوقت المتاح له، فقد قام بالتحقيق على سبيل الأولوية في أخطر أعمال العنف، من قبيل انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الجسدية، لا سيما العنف الجنسي، والعنف الجنساني، بالإضافة إلى العنف المسلط على الأطفال.
- ٧ - ويرى الفريق أيضاً أن ولايته تكمن في دراسة دور جميع الأطراف المشاركة في موجة العنف التي شهدتها كاساي منذ عام ٢٠١٦، وخاصة قوات الدفاع والأمن وميليشيا كاموبينا نسابو وميليشيات بانا مورا.

(١) تشير "كاساي" أو "مقاطعات كاساي" في هذا التقرير إلى هذه المقاطعات الخمس، بينما تشير "مقاطعة كاساي" إلى هذه المقاطعة بعينها.

ثالثاً- منهجية العمل ومعيار إقامة الدليل

٨- قام فريق الخبراء الدوليين بجمع معلومات من مصادر عديدة عن موجة العنف. ووضع منهجية انتقاء تركز على أخطر الحوادث وأكثرها رمزية وأجرى مقابلات مع ٥٢٤ من الضحايا والشهود والجناة المزعومين ومصادر أخرى. وجمعت وثائق وصور وأشرطة فيديو تدعم الشهادات.

٩- وواجه الفريق بعض العقبات التي تحول دون إجراء تحقيقاته بفعالية. فالتوسع مساحة الإقليم الذي ستم تغطيته، إلى جانب صعوبة الوصول إلى الشهود بسبب حالة الطرق والمشكلات الأمنية، شكلاً تحديات يومية. وطرحت التأخيرات في نشر الفريق في الميدان تحديات أيضاً.

١٠- واعتمد الفريق نفس معيار إقامة الدليل الذي تعتمد أغلبية بعثات التحقيق الدولية وغيرها من بعثات تقصي الحقائق، أي وجود "أسس معقولة تدعو للاعتقاد"، والذي يقتضي الحصول على معلومات متطابقة من مصدرين على الأقل.

١١- وأدمج الفريق المنظور الجنساني في جميع أعماله وأولى اهتماماً خاصاً للادعاءات المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، وضع منهجية للتحقيق كُيفت مع الاحتياجات الخاصة بالقصر.

١٢- ورغم اتخاذ تدابير تتماشى وأفضل الممارسات في حماية الشهود ومراعاة السرية، أعرب عدد من الشهود عن قلقهم في حالة الإفادة بشهادات تتعلق بأعمال عنف ارتكبتها قوات الدفاع والأمن أو مجتمعاتهم المحلي.

رابعاً- القانون الواجب التطبيق

١٣- في مجال حقوق الإنسان، إن جمهورية الكونغو الديمقراطية طرف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الأول الملحق به؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والبروتوكول الاختياري الملحق بها؛ واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين الأولين. وهي طرف أيضاً في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والبروتوكول الملحق به بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، وكذلك ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى وبروتوكولاته المختلفة.

١٤- وجمهورية الكونغو الديمقراطية طرف في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافيين لعام ١٩٧٧، وكذلك في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي أخذت منها مؤخراً تعريف الجرائم الدولية لتدرجه في قانون عقوباتها.

١٥- كما اطلع فريق الخبراء الدوليين على القانون الوطني الكونغولي، لا سيما ضمانات حقوق الإنسان الواردة في الدستور.

خامساً- السياق

١٦- أصبحت كاساي منذ شهر تموز/يوليه ٢٠١٥ تتألف من خمس مقاطعات: كاساي، وكاساي الوسطى، وكاساي الشرقية، ولومامي، وسانكورو^(٢). وهي إحدى أقل مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية نمواً. ورغم وجود الموارد الطبيعية الغنية، دُمر الاقتصاد منذ عقود عديدة. وتبقى حالة من الفقر المدقع والتخلف المزمن قائمةً بسبب الانخفاض الشديد في استثمارات الدولة في الخدمات الأساسية في المنطقة.

١٧- وتوطن كاساي أغلبية من السكان اللوبا، وهي تعتبر تقليدياً معقل حزب المعارضة الرئيسي، الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، وهذا ما يفسر جزئياً تهيش المنطقة على المستوى الوطني. وتندرج موجة العنف التي نشبت في كاساي منذ عام ٢٠١٦ في السياق الوطني للتوترات التي تكتنف الانتخابات الرئاسية. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وقّعت الأغلبية الرئاسية والمعارضة السياسية اتفاقاً يقضي بإجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية عام ٢٠١٧. ويمنع الرئيس كابيلا من الترشح لولاية ثالثة. غير أنه خلال ٢٠١٧، أصبح من الواضح أن الانتخابات لن تجري في نهاية السنة، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق. وحُظرت المظاهرات التي تدعو إلى احترام الاتفاق أو قمعت في مدن عديدة. ولم تتأثر كاساي بشكل خاص بهذه المظاهرات. ورغم صعوبة استبعاد احتمال تأثير السياق السياسي الوطني على رد فعل السلطات بشأن إدارة الأزمة في كاساي، فإن هناك القليل من الأدلة التي تسمح للمرء بأن يخلص إلى وجود علاقة مباشرة بين موجة العنف في كاساي والعملية الانتخابية.

١٨- مع اقتراب الاستقلال، اندلعت أعمال عنف في صفوف السكان اللوبا. واليوم، تعد هذه المجموعة السكانية، التي تتكلم لغة مشتركة هي تشيلوبا، متحدة نسبياً. غير أن التوترات بين السكان اللوبا والشوكوي والبندي، الموجودين في الجزء الجنوبي والشرقي من مقاطعة كاساي، تفاقمت من جديد مع تقسيم مقاطعة كاساي الغربية السابقة إلى مقاطعتين جديدتين في عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من أن كاساي الوسطى ما زالت تحت هيمنة السكان اللوبا، فإن هؤلاء فقدوا نفوذهم وانتقل النفوذ إلى السكان الشوكوي والبيندي في مقاطعة كاساي. وعلاوة على ذلك، لا يمكن النظر إلى الأزمة في كاساي بمعزل عن النزاعات المحلية السابقة بين الزعامات العرفية وتقاسم موارد الأراضي والتعدين.

١٩- وتشكل السلطة العرفية، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالهوية العرقية، جزءاً هاماً من نظام السلطة المحلي. ويضطلع الزعماء العرفيون بدور كبير في الإدارة العامة، وإدارة القرى، وحيازة الأراضي، والعدالة المحلية، إلى جانب القيام بوظائف روحية مهمة. ويُعيّن هؤلاء الزعماء وفقاً لتقاليد المشيخة، ثم تعترف بهم السلطات العامة، التي يتفاوضون منها راتباً. ودور الزعماء العرفيين ليس سياسياً من حيث المبدأ، إلا أن سلطات الدولة تضغط عليهم بشكل منتظم لحملهم على تقديم فروض الولاء السياسي للسلطات الإقليمية والمحلية، ويصل الأمر إلى حد رفض الاعتراف بمركز الزعيم العرقي للزعماء المعيّنين مع ذلك وفق التقاليد.

(٢) تم تنفيذ إعادة التقسيم الإداري المنصوص عليه في الدستور في تموز/يوليه ٢٠١٥.

٢٠- وما يزال الاعتقاد في الشعوذة والقوى الخارقة منتشراً على نطاق واسع في المجتمع، بما في ذلك بين قوات الدفاع والأمن. وتتمتع التماثيل بمكانة بارزة. وهناك عدد كبير من القواعد العرفية التي تنظم حياة المجتمع وقد يؤدي خرقها إلى عواقب وخيمة.

سادساً- أطراف الأزمة

ألف- قوات الدفاع والأمن

٢١- لم تنجح جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حد الآن في تشكيل جيش مهني ومنظم تنظيمياً جيداً. وما تزال القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (القوات المسلحة) ترتكب كثيراً من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في حق السكان المدنيين وتعيش على حسابهم.

٢٢- وعندما بدأت الأزمة في كاساي، كان جنود الفوج ٢١٠١ متمركزين في كانانغا. وكانوا تابعين للمنطقة العسكرية الحادية والعشرين التي تتخذ من مبوجي مايي مقراً لها في كاساي الشرقية. وكان هذا الفوج، الذي انبثق من اللواء الخامس المندمج، يتكون من مزيج من أفراد ميليشيا سابقين أعيد دمجهم وجنود من الجيش الوطني. وكان احتواء الفوج على عسكريين من شرق البلاد ويتحدثون لغة كينيارواندا موضع اعتراض شديد من زعيم كاموينا نسابو، الذي كان يتهممهم بأنهم أجانب. ويُزعم أن بعض القادة تورطوا في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في مناطق أخرى من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٣- وكان رد الفعل الأولي للقوات المسلحة على ميليشيا كاموينا نسابو قاسياً. ورغم وصول تعزيزات في نهاية عام ٢٠١٦، رفعت عدد الجنود في كاساي إلى ٧ ٠٠٠ جندي، فشلت القوات المسلحة في وقف توسع الميليشيا السريع. وفي ٩ آذار/مارس ٢٠١٧، أنشأت الحكومة قطاع كاساي الكبرى العملياتي الذي يقع مقر قيادته في كانانغا، لمواجهة أفراد ميليشيا كاموينا نسابو الذين كانت الحكومة تصفهم بالإرهابيين. وفي إقليم كاموينا، بمقاطعة كاساي، شنت القوات المسلحة عمليات بدعم من ميليشيات بانا مورا. ومع اقتراب نهاية عام ٢٠١٧، بدأت السلطات بتقليص عدد القوات في كاساي.

٢٤- وكانت الشرطة الوطنية الكونغولية ضعيفة جداً من حيث التجهيز وتفتقر إلى التدريب الكافي للرد على العنف في كاساي، رغم تعزيزها بوحدة متخصصة في حفظ النظام.

باء- ميليشيا كاموينا نسابو

٢٥- نشأت ميليشيا كاموينا نسابو، التي تتألف في معظمها من اللوبا، إثر نزاع على السلطة العرفية. فبعد وفاة زعيم كاموينا نسابو السابق، نتوما موبالا، كبير القوم في مشيخة باجيلا - كاسانغا في إقليم ديبايا بمقاطعة كاساي الوسطى، عُيّن جان برانس مباندي خلفاً له. وتنتمي مشيخة باجيلا - كاسانغا إلى مملكة باشيلانغي الاتحادية التي امتدت مشيختها منذ الحقبة الاستعمارية إلى أنغولا المجاورة. ويعد زعيم كاموينا نسابو القائد العسكري لمملكة باشيلانغي.

٢٦- وقد رفض وزير الداخلية، إيفاريسست بوشاب، طلب الاعتراف بـ م. مباندي زعيماً عريفاً لكاموينا نسابو لأسباب سياسية. وحاولت السلطات دعم نtanda تشيامبي، الزعيم العرقي

لقرية نندا، منافس مباندي والمقرَّب سياسياً من حاكم كاساي الوسطى في ذلك الوقت، أليكس كاندي.

٢٧- وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦، جرى تفتيش منزل السيد مباندي، في غيابه، للبحث عن أسلحة. وربما زاد هذا الحادث من شعوره بالعداوة تجاه السلطات ومنافسه، السيد م. تشيامبي، المشتبه في أنه كان وراء هذا التفتيش.

٢٨- واتهم م. مباندي، عند عودته من جنوب أفريقيا، السلطات بتدنيس توائمه ومحاوله الاعتداء جنسياً على زوجته. ولذلك أعلن إنشاء حركة "سياسية - عرفية" تقوم على ممارسات السلطة العرفية ومشروعيتها وعلى نظام معتقدات الأسلاف. وعارضت حركته سلطات الدولة و"الأجانب" المسؤولين، حسب قوله، عن مضايقة السكان وقلة الفرص الاقتصادية.

٢٩- وجند الزعيم العرقي لكاموينا نسابو أفراد ميليشيا من قريته وإقليم ديبايا، معظمهم من الأطفال، ونصب الحواجز ابتداء من شهر حزيران/يونيه ٢٠١٦ للسيطرة على حركة موظفي الدولة. وشُن الهجوم الأول لميليشيا كاموينا نسابو على قرية الزعيم المنافس، م. تشيامبي. وفي وقت لاحق، هاجمت الميليشيا رموز الدولة في إقليم ديبايا. وبما أن جهود السلطات السياسية لإيجاد حل تفاوضي مع الزعيم العرقي لكاموينا نسابو لم تُجدِ نفعاً، فإنها سرعان ما اختارت استخدام القوة.

٣٠- وفي ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٦، قُتل زعيم كاموينا نسابو في الهجوم الذي شنته قوات الدفاع والأمن على قريته، ونُقلت جثته إلى كانغا، وهو ما أثار استياء الباشيلانغي. وقد يسّر انتماء عائلة كاموينا نسابو إلى مملكة باشيلانغي التوسع السريع للميليشيا التي انتشرت من خلال نظام تجنيد منظم تنظيماً جيداً وإقامة تشيوتا *tshiota* (موقع طقوس التلقين تتقد فيه نار مقدسة). وجاب مبعوثو زعيم كاموينا نسابو الراحل، الذين يشار إليهم أحياناً باسم "الحواريين"، القرى واحدة واحدة على مساحة جغرافية تزداد اتساعاً لإقامة مواقع طقوسهم، وكانوا يقومون بقطع رؤوس زعماء القرى الذين يعارضون الحركة. وهكذا أتيحت مواقع طقوس في مقاطعات كاساي الخمس. ودُعي القرويون للانضمام طوعاً إلى الحركة، أما الذين رفضوا فقد قُطعت رؤوسهم في كثير من الأحيان.

٣١- وفي التشيوتا، كان على المجندين، بمن في ذلك الأطفال الصغار، في حضور "حواري" أو زعيم رفيع المستوى، غالباً ما يسمى "الرئيس"، اتباع طقس "التعميد" الذي ينطوي على احتساء مزيج من الكحول واتباع طقوس أخرى. وكان المجندون آنذاك جزءاً من الميليشيا حيث كان لمعتقدات الأسلاف وطقوسهم دور هام للغاية. وللحفاظ على مناعة أفراد الميليشيا في مواجهة الأسلحة النارية، كانت هذه المعتقدات تقتضي الالتزام بقواعد عيش صارمة. وكانت التشيوتا أيضاً المكان المفضل لقطع الرؤوس، الذي غالباً ما يقوم به الأطفال، فضلاً عن أكل لحوم البشر. وكان يؤتى برؤوس ضحايا الهجمات وأجزاء أخرى من أجسادهم، وكذلك دمائهم.

٣٢- وكان تنظيم الوحدات والتخطيط للعمليات الهجومية يجريان في التشيوتا أيضاً. وقبل المواجهات، يشارك أفراد الميليشيا في طقوس تنطوي بوجه خاص على احتساء مزيج من الكحول. ومما يختص به أفراد ميليشيا كاموينا نسابو أثناء القتال أنهم كانوا ينتظمون بوضع فتاة أو أكثر تسمى "يا ماما" في الخط الأول، حيث كانت لهن، وفقاً لمعتقداتهم، القدرة على

اعتراض مقذوفات الأسلحة النارية بتنانيرهن. وخلفهن مباشرة يتبعهن فتيان حاملين أسلحة بيضاء وعصيّاً. وكانت لهذه الأخيرة، بحسب الاعتقاد، قوة سحرية تجعلها تتحوّل إلى أسلحة فتاكة. وكان كبار السن من أفراد الميليشيا، المجهزون بشكل أفضل ببنادق تقليدية أو بنادق صيد، وأسلحة آلية أحياناً، يتخذون أماكنهم في الخط الأخير.

٣٣- وكان عدد أفراد الميليشيا الذين يشكلون مجموعة عملياتية، متفاوتاً، ولكنه يتراوح عموماً بين ١٥ و ٣٠ فرداً، معظمهم من الأطفال. وعلى رأس كل مجموعة كان هناك "جنرال" أو "قائد". وأثناء العمليات، كان أفراد ميليشيا كاموينا نسابو يضعون دائماً تقريباً العلامات المميزة ذاتها: شرائط حمراء حول الرأس بها سكاكين صغيرة، وتمايم حول الرقبة. وتمكنت ميليشيا كاموينا نسابو في وقت قصير جداً من تجنيد أفراد وشن هجمات في مقاطعات كاساي الخمس والسيطرة على القرى والمدن طيلة أسابيع أو حتى شهور.

٣٤- واعتباراً من عام ٢٠١٧، أصبحت الميليشيا أكثر عنفاً على نحو متزايد واتخذت هجماتها طابعاً عرقياً خارج المناطق التي يقطنها الناطقون باللوبا.

جيم- ميليشيات بانا مورا

٣٥- تتألف ميليشيات بانا مورا، في غالبيتها، من رجال قبيلة شوكوني، ولكن أيضاً من بعض رجال قبيلتي بندي وتيتيلا. وقد أنشئت في شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠١٧ في أجزاء من إقليم كامونيا ومدينة تشيكابا، بمقاطعة كاساي، رداً على الهجمات التي شنتها ميليشيا كاموينا نسابو، المنتمية إلى إثنية اللوبا، على الشوكوي والبندي.

٣٦- وكانت توجد صلات بين بعض الجهات الحكومية وميليشيا بانا مورا. ففي مدينة كامونيا، عُقدت اجتماعات بين السلطات السياسية والأمنية والقادة المحليين لتشكيل مجموعات ميليشيات. وقام بعض الزعماء المحليين، لا سيما زعيم قرية مويجي، بدور هام داخل منظمة ميليشيات بانا مورا. ورغم صعوبة إثبات وجود تسلسل قيادي مشترك، كانت هناك روابط بين ميليشيات البانا مورا المختلفة. فقد جرت، على سبيل المثال، عمليات توزيع أسلحة نظمتها السلطات المحلية في أماكن عديدة من إقليم كامونيا.

٣٧- وكان أفراد ميليشيات بانا مورا في الغالب شُباناً تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٢ سنة جُنِّدوا محلياً. وكانت لديهم أسلحة جديدة عادة (سواطير وبنادق صيد).

٣٨- وكانت العمليات التي تشنها ميليشيات بانا مورا عنيفة جداً، وغالباً ما كانت تجري مع قوات الدفاع والأمن، وتحت قيادتها أحياناً. وفي حالات أخرى، عملت ميليشيات بانا مورا وحدها دون أن تتدخل قوات الدفاع والأمن لوقف أعمال العنف ومدّ يد المساعدة للضحايا. وقد حدثت مؤخراً في بعض الأحيان مواجهات بين قوات الدفاع والأمن وميليشيات بانا مورا.

سابعاً - إثبات الحقائق والملاسات

ألف - نيسان/أبريل - آب/أغسطس ٢٠١٦: بداية أعمال العنف في إقليم ديبايا في كاساي الوسطى

٣٩ - لقد كان تفتيش منزل الزعيم العرقي كاموينا نسابو في ٣ أبريل ٢٠١٦ وما تلاه من تأسيس لحركته "السياسية التقليدية" ومن تجنيد لأفراد الميليشيات، إيذاناً ببداية أعمال العنف في إقليم ديبايا بكاساي الوسطى. وجرى بين أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠١٦، تجنيد المئات من أفراد الميليشيات، معظمهم من الفتيات والفتيان، في قريته وفي إقليم ديبايا.

٤٠ - وابتداءً من حزيران/يونيه، نصبت ميليشيا كاموينا نسابو حواجز حول قرية كاموينا نسابو لمراقبة حركة الشرطة والجيش وموظفي الدولة الآخرين. وفي ٢٢ تموز/يوليه، شن أول هجوم على رموز الدولة، ما أدى إلى تدمير مخفر الشرطة الفرعي في قرية مفوامبا. وفي اليوم التالي، هوجمت قرية الزعيم العرقي تندا الذي كان في نزاع مع الزعيم العرقي كاموينا نسابو. وكان هذا أول هجوم قاتل شنته الميليشيا، وبلغت حصيلته ستة قتلى على الأقل، وجرح أربعة بالرصاص، وأحرق أكثر من مائة منزل.

٤١ - ثم شن الزعيم العرقي كاموينا نسابو سلسلة من الهجمات على إقليم ديبايا، لا سيما على قرى ومدن مفوامبا، ووبكوندي، وتشيكولا، وديبايا، وتشيمبولو. وأدت هذه الهجمات إلى تدمير ونهب المباني العامة أو ما في حكمها، واستهداف الأشخاص الذين يمثلون السلطة العامة أو من في حكمهم. وكان أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية أول ضحايا هذه الهجمات. وكان أكثرها دموية الهجوم على مدينة تشيمبولو الذي أمر به زعيم كاموينا نسابو وأدى إلى مقتل خمسة من أفراد الشرطة على الأقل وخمسة من رجال الميليشيات.

٤٢ - وفي أعقاب فشل محاولات الوساطة التي قامت بها السلطات، شنت عملية عسكرية كبرى لوقف تقدم الميليشيا. وبوصول تعزيزات عسكرية إلى كانانغا، كانت العملية تهدف إلى وضع إقليم ديبايا بين فكي كماشة من خلال فتح عدة جبهات على الطرق الرئيسية لتكون الوجهة النهائية قرية الزعيم كاموينا نسابو. وبين ١٠ و١٢ آب/أغسطس، وقعت مواجهات عنيفة بين القوات المسلحة وميليشيا كاموينا نسابو، لا سيما في بلدات تشيمبولو، وديبايا، وتشيكولا، وسامبي، وبيتاندا، وكابونجي. وأطلقت القوات المسلحة النار، بما في ذلك قاذفات الصواريخ، على أفراد ميليشيا، بينهم العديد من الأطفال العزل. وسقط أيضاً جرحى وقتلى بين العسكريين.

٤٣ - وفي ١٢ آب/أغسطس، قامت قوات الدفاع والأمن بعملية لقتل الزعيم العرقي كاموينا نسابو في قريته التي ولد فيها. وبعد مواجهات سقط فيها العديد من القتلى، قُتل الزعيم بالرصاص على يد القوات المسلحة ونقل جثمانه إلى كانانغا.

٤٤ - واستمرت المعارك بين ميليشيا كاموينا نسابو وقوات الدفاع والأمن في إقليم ديبايا. ففي حدود منتصف آب/أغسطس، أطلقت القوات المسلحة الرصاص عشوائياً، أمام البعثة الكاثوليكية في تشيكولا، على مدنيين وأفراد من ميليشيا كاموينا نسابو، كانوا أطفالاً في أغلبهم،

ما تسبب في سقوط عشرات الضحايا. وكُدت بعض الجثث في شاحنات لتُنقل إلى مدرسة تدريب الضباط في كانانغا كي تدفن هناك.

باء - أيلول/سبتمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦: تمرد حركة كاموينا نسابو في مقاطعات كاساي الوسطى، وكاساي الشرقية، وكاساي

٤٥ - لم يضع موت الزعيم العرقي كاموينا نسابو حداً للعنف في كاساي. بل على العكس من ذلك، أصبح توسع ميليشيا كاموينا نسابو سريعاً جداً ابتداءً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وإذا ظلت الميليشيا نشطة في إقليم ديبايا، فإنها وسّعت أنشطتها في إقليمي كاساي الوسطى وكاساي الشرقية الآخرين ابتداءً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، وصلت إلى إقليم كامونيا، الواقع في مقاطعة كاساي، على محور كانانغا - تشيكابا.

١ - مقاطعة كاساي الوسطى

٤٦ - في ٢٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، هاجم أفراد ميليشيا كاموينا نسابو مطار مدينة كانانغا. وقُتل موظفون في الخطوط الجوية الكونغولية والكثير من الجنود والعديد من أفراد الميليشيا في اشتباكات مع القوات المسلحة. وأضرم أفراد الميليشيا النار في المباني القريبة من المطار. وفي وقت لاحق، أطلقت القوات المسلحة صواريخ على أحياء بالقرب من المطار، ما أسفر عن مقتل مدنيين نُقلت جثثهم إلى مدرسة تدريب الضباط.

٤٧ - وفي نهاية أيلول/سبتمبر، أثناء عمليات تعقب أفراد الميليشيا، أصابت القوات المسلحة واغتصبت وقتلت أفراداً من المدنيين في كانانغا والقرى المجاورة مثل مومبا - مبويي وتشيمبيدينغا.

٤٨ - واستمرت أعمال العنف في إقليم ديبايا بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر. فعلى سبيل المثال، أضرمت ميليشيا كاموينا نسابو في ٨ كانون الأول/ديسمبر النار في مركز قيادة الشرطة الوطنية الكونغولية وقتلت أحد أفراد وكالة الاستخبارات الوطنية بالساطور في قرية بوكوندي. وتعرض القرويون أيضاً للضرب أو الإصابة بالسواطير. ووصلت القوات المسلحة في اليوم التالي ودخلت في مواجهة مع الميليشيا، ما أسفر عن مقتل العديد من أفراد الميليشيا، بمن في ذلك الأطفال. وقامت القوات المسلحة التي بقيت في قرية بوكوندي بعد المواجهات بنهب المنازل وقتلت مدنياً واحداً على الأقل.

٢ - مقاطعة كاساي الشرقية

٤٩ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، امتدت حركة كاموينا نسابو إلى كاساي الشرقية. وارتكبت أعمال عنف في العديد من القرى في إقليم كايما - كاموانغا حتى نيسان/أبريل ٢٠١٧. فقد دخل المدينة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ قرابة مائة من أفراد ميليشيا كاموينا نسابو، معظمهم من الأطفال، وأحرقوا المباني العامة أو ما في حكمها، عقب إعدام اثنين من أفراد الميليشيا على أيدي أفراد من قوات الدفاع والأمن في كينا نكونا. ووصلت القوات المسلحة في تلك الأثناء ووقعت مواجهات طوال اليوم، ما أسفر عن مقتل عدد كبير من أفراد الميليشيا والمدنيين. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت القوات المسلحة عملية من

"باب إلى باب" بحثاً عن أفراد الميليشيا، أُعدم خلالها العديد من المدنيين. وفي الأسابيع التالية، قامت القوات المسلحة باغتصاب وإعدام مدنيين ونهب المنازل وتدميرها بصورة منهجية.

٥٠- وقد ارتكبت أعمال عنف في العديد من القرى في إقليم مياي، في كاساي الشرقية. ففي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ اشتبكت القوات المسلحة مع ميليشيا كاموينا نسابو في قرية موانزا لومبا. وأطلقت النار على أفراد ميليشيا مسلحين بالعصي والسكاكين، فأصيب وقتل العديد من الأشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال، ثم أُجهز على الجرحى الممددين على الأرض. وبعد التغطية الإعلامية لهذا الحادث، أُدين ثمانية من الجنود التسعة الذين حوكموا في هذه الجرائم في تموز/يوليه ٢٠١٧.

٣- مقاطعة كاساي

٥١- وصلت موجة العنف المتصلة بحركة كاموينا نسابو إلى طريق كانانغا - تشيكابا في إقليم كامونيا، بمقاطعة كاساي، بين نهاية تشرين الثاني/نوفمبر وبداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وإثر نزاع على السلطة العرفية، ذهب زعيم لم تعترف به السلطات إلى مقاطعة كاساي الوسطى للإتيان بتمائم كاموينا نسابو. وتبعاً لطقس معتاد، جُند أطفال في الميليشيا، وقُطعت رؤوس بعض زعماء القرى الذين رفضوا إعلان فروض الولاء.

٥٢- ووقعت أول حادثة في إقليم كامونيا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما قُتل شرطيان على يد أفراد من ميليشيا كاموينا نسابو في تجمع مياو. وفي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر، دخل العديد من أفراد الميليشيا، منهم فتيات وفتيان، مدينة تشيكابا. ووقعت مواجهات في محيط جسر كاساي، في حي كيلبي وحول المطار قرب مركز المدينة.

٥٣- وفي أعقاب هذا الهجوم، قامت القوات المسلحة بعمليات انتقامية في قرى تجمع مياو وعلى محور تشيكابا - كاننغا، لقي خلالها العديد من المدنيين مصرعهم برصاص القوات المسلحة، لا سيما في قرى مفومبا ومياو وكايا - لومبو. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، وصلت القوات المسلحة بأعداد كبيرة إلى قرية تشيتادي التي لم يكن فيها أي من أفراد الميليشيا. وقامت بحرق العديد من المنازل وإطلاق الرصاص على السكان، ما أسفر عن مقتل العشرات من الرجال والنساء والأطفال.

جيم- كانون الثاني/يناير - تموز/يوليه ٢٠١٧: اندلاع أعمال العنف في جميع أنحاء كاساي والبعد العرقي للنزاع

٥٤- في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٧، واصلت حركة كاموينا نسابو وميليشيتها التقدم لتصل إلى مقاطعات كاساي كافة. وأُرسلت تعزيزات عسكرية وأقيم قطاع عمليات عسكرية في أوائل آذار/مارس ٢٠١٧. وارتفع بشكل بالغ مستوى المواجهات والانتهاكات التي ارتكبتها ميليشيا كاموينا نسابو وقوات الدفاع والأمن في حق المدنيين وبلغت ذروتها بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو. وعلاوة على ذلك، اتخذ النزاع ابتداءً من شهر آذار/مارس طابعاً عرقياً واضحاً في إقليم كاموينا بمقاطعة كاساي، بوصول ميليشيا كاموينا نسابو إلى المناطق غير الناطقة باللوبا وظهور ميليشيات البانا مورا.

١ - مقاطعة كاساي الشرقية

(أ) إقليم ديبايا

٥٥ - تفاقمت أعمال العنف في إقليم ديبايا، موطن حركة كاموينا نسابو. ففي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وبعد عمليات توغل قامت بها ميليشيا كاموينا نسابو في تشيمبولو وأدت إلى تدمير مخفر الشرطة ومقتل أحد أفراد الشرطة، وصلت القوات المسلحة لمواجهة أفراد الميليشيا. وقُتل أكثر من ٢٠ من هؤلاء، معظمهم من الأطفال المسلحين بالعصي، جراء إطلاق الرصاص وقاذفات الصواريخ، وأُجهز على بعضهم وهم ممدون على الأرض. وأصيب عدد من السكان أيضاً بجروح أو قتلوا جراء المقذوفات. ووقعت ثلاث مواجهات أخرى على الأقل في تشيمبولو، بما في ذلك يوم ١٠ شباط/فبراير، عندما قتل ما لا يقل عن ١٠٠ شخص. واغتصبت القوات المسلحة النساء والفتيات، ونهبت الممتلكات، وأضرمت النار في المنازل.

٥٦ - ووقعت حوادث مماثلة في عدد كبير من قرى ذلك الإقليم، منها ديبايا، وبكوندي، وكايا - مادي، وبين كاليينا، وموان موكايا، وكازادي، وكاولو، ولومبودي، ولوبوندي، ولوي. ووثقت عمليات اغتصاب، جماعية غالباً، ونهب وتدمير للممتلكات والمنازل وعمليات إعدام بإجراءات موجزة ارتكبتها القوات المسلحة. وللمرة الأولى في هذا الإقليم، هاجمت ميليشيا كاموينا نسابو السكان المدنيين.

٥٧ - وبالقرب من قرية بوكوندي، قُتل عضوان من فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية الذي أنشئ بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، وهما زايد كاتالان، السويدية - التشيلية الجنسية، ومايكل شارب، الأميركي الجنسية، يوم ١٢ آذار/مارس. وقد قُصل رأس السيدة كاتالان عن جسدها. وحتى الآن، ما يزال مرافقوهم الكونغوليون الأربعة مفقودين، وهناك إجراءات قضائية جارية.

(ب) مدينة كانانغا

٥٨ - أقامت ميليشيا كاموينا نسابو العديد من التشيوتا في مدينة كانانغا، ثلاث منها على الأقل في بلدية نغانزا. ولجند العديد من الأطفال، فتيات وفتياناً، في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٧. وخلفت المواجهات العديدة التي حدثت في مدينة كانانغا بين الميليشيا وقوات الدفاع والأمن بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل، مئات الضحايا.

٥٩ - وفي ليلة ١٤ آذار/مارس، شنت القوات المسلحة هجوماً مقصوداً على ثلاثة مواقع تشيوتا في بلدية نغانزا حيث كان ينام المئات من أفراد ميليشيا كاموينا نسابو، معظمهم أطفال تبلغ أعمارهم ٨ سنوات أو أكثر. واستخدمت القوات المسلحة الأسلحة النارية وقاذفات الصواريخ، ما أسفر عن مقتل العديد من أفراد الميليشيا. وأجهزت القوات المسلحة أحياناً بالسلاح الأبيض على أطفال مصابين. وقام الجنود بتكديس الجثث في شاحنات ونقلها.

٦٠ - وبين ٢٨ و ٣٠ آذار/مارس أطلقت القوات المسلحة عمليات "من باب إلى باب" في بلدية نغانزا جرح أو قتل فيها العديد من المدنيين، من الرجال والنساء والأطفال، بصورة عشوائية. وقتل أطفال صغار وهم نيام. وأخذت القوات المسلحة بعض الجثث، ودُفن الجنود أو السكان جثثاً أخرى في العديد من المقابر الجماعية.

(ج) إقليم كازومبا

٦١- لقد وثقت بعض الحوادث المعزولة في إقليم كازومبا: ففي ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١٧ هاجم أفراد ميليشيا كاموينا نسابو كنيسة السيدة العذراء في مقاطعة كاساي، على هضبة مالاندجي، وخلعوا ملابس العديد من رجال الدين وضربوهم وقطعوا اليد اليمنى لنجار الأبرشية؛ وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أعدم أفراد الميليشيا ستة أعضاء من وفد مفتشي التربية الوطنية في الطريق المؤدية إلى كافومبا؛ وفي ٧ أيار/مايو، أعدمّت القوات المسلحة ٧٩ شخصاً، بينهم ما لا يقل عن ١٩ طفلاً، واغتصبت أربع نساء في سوق قرية تشيكولو.

(د) إقليم لوزا

٦٢- كانت جميع قطاعات إقليم لوزا مسرحاً لأعمال عنف بين أواخر كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠١٧. فقد وصلت ميليشيا كاموينا نسابو إليه في أواخر كانون الثاني/يناير من إقليم ديبايا. وكانت تحت سلطة أحد زعماء كاموينا نسابو ومعاون له، وهما من ديبايا. وأقام هذا الزعيم العديد من التشيوتا، منها اثنتان هامتان في قريتي كيتوكو ويانغلا، وجاب كلّ قرى الإقليم لإقناع زعمائها بالانضمام إلى الحركة أو إجبارهم على ذلك. وكان مصير الرافضين أن تُقطع رؤوسهم. وفي القرى التي كانت معادية لهم، هاجم أفراد الميليشيا السكان ونهبوا منازلهم وأحرقوها. وجُنّد المئات من الفتيات والفتيان في الميليشيا، لا سيما في قرى كيكوتو، وموما، وكادونغو، وماسويكا، وموينزا، وتولومي. وقد تلقى هؤلاء الأطفال وعداً بالتعليم المجاني لكل من يقتل أفراد الجيش.

٦٣- وبالإضافة إلى الهجمات على الممتلكات والأشخاص الذين يرمزون إلى سلطة الدولة أو من في حكمهم، ارتكبت الميليشيا تجاوزات أيضاً في حق السكان المدنيين. وكان السكان الذين لا يحترمون القواعد المفروضة "يحاكمون" في التشيوتا قبل أن يضربوا أو تقطع رؤوسهم. وارتكبت عمليات اغتصاب، أمام أطفال الضحايا أحياناً، في العديد من القرى، لا سيما موزودي، وماسويكا، وكاماي. وأصبحت الكنيسة الكاثوليكية، التي لم يتم التعرض لها من قبل عموماً، هدفاً مفضلاً للميليشيا في إقليم لوزا، فدُمرت ممتلكاتها ومبانيها بشكل كبير. ودُمر الكثير من المدارس على يد الميليشيا، لا سيما في كاموشيلو، وكادونغو، ومالامبو.

٦٤- وبين ٣ و ٥ شباط/فبراير، وقع العديد من المواجهات العنيفة بين أفراد ميليشيا كاموينا نسابو، معظمهم من الأطفال، والقوات المسلحة في قرية نغوما، ما أسفر عن مقتل العشرات من أفراد الميليشيا. ومنذ ذلك الحين إلى منتصف تموز/يوليه، وقعت معارك عديدة، لا سيما في قرى موسيفو، وكادونغو، وماسويكا، وموينزا، ولومونغو، وكاليمبا مبوجي، وتولومي، ويانغلا. وقتل المئات من أفراد ميليشيا كاموينا نسابو، ومنهم أطفال، أثناء هذه المواجهات، والعديد من المدنيين نتيجة الاستخدام العشوائي للقوة من جانب القوات المسلحة. ففي ٧ نيسان/أبريل أطلقت القوات المسلحة في قرية موزودي النار عشوائياً على القرويين وقتلت زهاء ٢٠ منهم. وارتكبت عناصر القوات المسلحة عمليات اغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي، لا سيما في قرى، كادونغو، وماسويكا، ويانغلا. وأحرقّت القوات المسلحة بصورة ممنهجة القرى التي جاءت إليها لإخراج أفراد الميليشيا منها، من بينها كادونغو، وموما، وماسويكا، ويانغلا، وماسالا. ويبلغ عدد القرى التي دمرتها العشرات، أما المنازل التي أحرقت فتقدر بالآلاف.

٢- مقاطعة لومامي

٦٥- في هذه المقاطعة، كان تجنيد الشباب على يد ميليشيا كاموينا نسابو يجري بالقوة بصورة ممنهجة. والأشخاص، بمن فيهم الأطفال، الذين كانوا يرفضون الانضمام إلى الحركة، كانت تُقطع رؤوسهم. وقد قام رجال من الميليشيا باغتصاب النساء، منتهكين بذلك قواعدهم الخاصة التي تمنع مثل هذا السلوك.

٣- مقاطعة كاساي

٦٦- إذا كانت ميليشيا كاموينا نسابو في كاساي الوسطى قد تعرضت لرموز الدولة أساساً، فإن السكان الناطقين باللوبا هم الذين كانوا مستهدفين في مقاطعة كاساي، لا سيما في إقليم لويو وكامونيا.

(أ) إقليم لويو

٦٧- ظهرت حركة كاموينا نسابو في إقليم لويو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لا سيما في قرية كونيي. وقام زعيم من كاموينا نسابو بتجنيد أفراد الميليشيا، لا سيما الأطفال، وشجع على إنشاء العديد من "التشيوتا" في هذا الإقليم.

٦٨- وقامت ميليشيا كاموينا نسابو بمحاولة أولى للتوغل في مدينة لويو في أوائل آذار/مارس ٢٠١٧، لكنها وقعت في كمائن القوات المسلحة. واُكتشفت ٢٠ جثة على الأقل لمدنيين، منهم نساء وأطفال، بعد المواجهات التي وقعت في مدخل المدينة.

٦٩- وفي صباح يوم ٣١ آذار/مارس، بعد أن غادرت القوات المسلحة المدينة، دخلها المئات من أفراد ميليشيا كاموينا نسابو دون مقاومة وسيطروا عليها. وكانوا مسلحين بالعصي والسواطير والسكاكين، وبعض بنادق الصيد، وفي بعض الحالات، بأسلحة حربية. وقد دُمرت معظم المباني العامة ومباني الكنيسة الكاثوليكية وأُحرقت، فضلاً عن عدد من المدارس. وقتل أربعة مدنيين على الأقل.

٧٠- وأقامت ميليشيا كاموينا نسابو تشيوتا في وسط لويو. وتعاقب العديد من زعماء إقليم لويو على مراقبة المدينة ووضعت قواعد حياة للسكان. وفي ٩ أبريل/نيسان، أرغم أفراد الميليشيا صاحبة مطعم وابن زوجها على ممارسة الجنس جهاراً قبل قتلها وقطع رأسيهما. وفي اليوم نفسه، قُطع أيضاً رأس أحد أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية وشخصين آخرين. وارتكبت عمليات اغتصاب أيضاً على يد أفراد الميليشيا في أوائل نيسان/أبريل.

٧١- وفي حدود ١٦ نيسان/أبريل، استعادت القوات المسلحة السيطرة على المدينة بعد عدة مواجهات عنيفة لقي فيها عدد كبير من الأطفال، أفراد الميليشيا المذكورة، والمدنيين مصرعهم. ثم قامت القوات المسلحة بتدمير وحرقت القرى الواقعة بالقرب من مدينة لويو حيث توجد منازل لأفراد الميليشيا، وهو ما أدى إلى إصابات بين السكان المدنيين. وتم الكشف عن وجود العديد من المقابر الجماعية. وتفيد التقارير أن الحصيلة الإجمالية للمواجهات التي وقعت في إقليم لويو قد بلغت على الأقل ٧٧٠ قتيلاً، ٣٥٠ امرأة و ٤٢٠ رجلاً، و ٢٠٨ جرحى.

(ب) إقليم كامونيا: محور تشيكابا - كانانغا

- ٧٢- واصلت ميليشيا كامونيا نسابو بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٧ النشاط بصورة خاصة على محور تشيكابا - كانانغا. فقد قُتل، في حدود ٢٤ آذار/مارس، ٣٧ عنصراً من الشرطة الوطنية الكونغولية واثنان من القوات المسلحة وقُطعت رؤوس البعض على يد الميليشيا في قرية مالنغا. واستولت الميليشيا على كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر أيضاً.
- ٧٣- واستخدمت القوات المسلحة لوقف الميليشيا وسائل مفرطة، ما أسفر عن مقتل عدد من المدنيين، بما في ذلك في تجمّع مباوو، وفي قريتي كابيا - لومبو وكامويشا.

(ج) مدينة تشيكابا

- ٧٤- في الفترة بين شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠١٧، وقعت أعمال عنف في مدينة تشيكابا، حيث يعيش الناس في أحياء موزعة حسب الجماعات الإثنية.
- ٧٥- وقام أفراد ميليشيا كامونيا نسابو بوجه خاص بقطع رؤوس عدد من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية، منهم أحد القادة، في آذار/مارس. وتساعد مستوى عنف أفراد الميليشيا بعد ذلك على المدنيين حيث وقعت في مدينة تشيكابا والقرى المحيطة عمليات قطع للرؤوس، وتشويه، واغتصاب، وفي كثير من الأحيان الاغتصاب الجماعي والعنيف جداً إلى درجة أن بعض النساء لقين حتفهن نتيجة الاعتداء عليهن.
- ٧٦- ووقعت مواجهات عديدة بين القوات المسلحة وأفراد ميليشيا كامونيا نسابو في تشيكابا في آذار/مارس وفي نيسان/أبريل في حي المستشفى العام وفي بلديتي كيللي وكانزالا. ولم تميز القوات المسلحة بين أفراد الميليشيا والسكان، ما أدى إلى إصابة أو قتل المدنيين الناطقين باللوبا. وبالإضافة إلى ذلك، تسلل الجنود ليلاً إلى منازل سكان المدينة، وارتكبوا انتهاكات جسيمة في حقهم. فقطعوا رؤوس الرجال واغتصبوا العديد من الفتيات والنساء واختطفوا فتيات قاصرات، بل وبقرروا بطن امرأة حامل.
- ٧٧- وابتداء من شهر نيسان/أبريل، شن مدنيون من إثنيتي شوكوني وبيندي اللتين تعيشان في المدينة، عمليات انتقامية في الليل في منازل الأحياء التي تقطنها أغلبية من الناطقين باللوبا وارتكبوا جرائم قتل وأحرقوا المنازل، وذلك بسبب اعتبارهم السكان المنتمين إلى إثنية اللوبا في حكم ميليشيا كامونيا نسابو.

(د) جنوب إقليم كامونيا

- ٧٨- دخلت ميليشيا كامونيا نسابو الجزء الجنوبي من إقليم كامونيا باتجاه المناطق ذات الأغلبية من الشوكوي. وأصبحت نشطة جداً هناك اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٧، لا سيما على محور موتينا - كاماكو وعلى الجزء الذي يقع على الحدود مع أنغولا.
- ٧٩- وفي الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو، كانت الميليشيا نشطة في مدينة كاماكو. فقد قامت في ٦ آذار/مارس بعملية توغل أولى وهاجمت مباني الشرطة الوطنية الكونغولية، ما أسفر عن مقتل اثنين أو ثلاثة من عناصرها. ورداً على ذلك، قامت الشرطة بالقبض على مدنيين أيضاً واحتجازهم بصورة غير قانونية، وإخضاعهم لمعاملة غير إنسانية وإعدام ثلاثة منهم على

الأقل بإجراءات موجزة. وفي ١٣ نيسان/أبريل، استولى عدد كبير من أفراد الميليشيا على المدينة، فقاموا بتجنيد عدد كبير من الأطفال، فتيات وفتياناً على حد سواء. وقطعوا رؤوس ما لا يقل عن ٤٠ شخصاً في التشيوبا، بينهم عقيد في الشرطة وموظفون عموميون وأشخاص اتهموا بالسرقة والشعوذة.

٨٠- وفي ١ أيار/مايو، دخلت القوات المسلحة كاماكو واستعادت السيطرة عليها بعد مواجهات عنيفة خلفت ما لا يقل عن ٥٠ قتيلاً، بينهم العديد من الأطفال العزل. وأخذت القوات المسلحة جثثاً في شاحنتين، بينما دُفن السكان والصليب الأحمر الكونغولي جثثاً أخرى.

٨١- وعلى طول محور موتينا - كاكامو وفي الجزء الحدودي المحاذي لأنغولا، ارتكب أفراد ميليشيا كاموينا نسابو والقوات المسلحة انتهاكات مماثلة، لا سيما في قرى ديبوكو ولوبامي - مونغا، وتشينوتا، وسومبولا، وموتشيمبا، ولويمببا، ومودجادجا، ولومبيدي، وكونغو، وكيلولو، وباكو موكونا، وبوالو كاي. وبالإضافة إلى ذلك، تم توثيق اغتصاب نساء، بعضها اغتصاب جماعي، ورجل على أيدي أفراد الميليشيا في هذه القرى أو أثناء هروب سكان هذا الجزء من إقليم كاموينا. ففي أيار/مايو اختطفت كاموينا نسابو رجالاً وفتياناً من قرية مودجادجا من ديارهم وأخذتهم إلى تشينوتا ديبوكو بحجة تعميدهم. وفي عين المكان، قُطعت رؤوس ما لا يقل عن ١٨٦ من الرجال والفتيان. وتولى الصليب الأحمر الكونغولي دفن جثامينهم في مقبرتين جماعيتين.

٨٢- وبدأت عمليات توغل أفراد ميليشيا كاموينا نسابو في مدينة كاموينا في حدود ١٠ نيسان/أبريل، عندما قُتل ما لا يقل عن ٣٥ منهم، معظمهم من الأطفال، على أيدي قوات الأمن وأفراد من ميليشيات بانا مورا. وخلال عمليات التوغل قام أفراد كاموينا نسابو بقتل سكان، واغتصاب نساء، ونهب بيوت وقطع رؤوس أشخاص لهم علاقة بسلطة الدولة. أما أفراد ميليشيات بانا مورا، فقد كانوا يأتمرون بأوامر زعيمين مدنيين على الأقل وعقيد في الشرطة الوطنية الكونغولية ويعملون بالتنسيق مع أفراد قوات الدفاع والأمن. وفي الفترة نفسها، ارتكب أفراد ميليشيات بانا مورا تجاوزات في حق السكان الناطقين باللوبا والبندي، للاشتباه في تعاطفهم مع ميليشيا كاموينا نسابو. وقد قُتل العشرات من الأشخاص خلال هذه عمليات القمع هذه، ودفنت جثثهم في نحو ١٢ مقبرة جماعية. ونُهب المنازل وأُحرقت، وسكانها بداخلها أحياناً. وفي قرية تشيموندي المجاورة قُتل أفراد ميليشيات بانا مورا العشرات. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، نفذت القوات المسلحة أيضاً عمليات إعدام بإجراءات موجزة وقامت باختطاف فتيات واغتصاها.

٨٣- ونتيجة للهجمات وعمليات القتل المحددة الهدف التي ارتكبتها أفراد ميليشيات بانا مورا، فر السكان الناطقون باللوبا من مدينة كاموينا جماعياً باتجاه مدينة تشيكابا. وعلى هذه الطريق، قام أفراد ميليشيات بانا مورا باغتصاب الهاربين وإعدامهم بإجراءات موجزة والاعتداء عليهم. كما قامت القوات المسلحة بابتزاز المدنيين وضربهم واغتصاب النساء والفتيات الهاربات من أعمال العنف. فقد تعرضت امرأة حامل في شهرها السابع للاغتصاب على يد عنصر من القوات المسلحة ثم فرّ من ميليشيات بانا مورا. ونصبت على طول هذا الحور حواجز، إما من جانب أفراد ميليشيات بانا مورا، أو من جانب قوات الدفاع والأمن، أو الاثنين معاً، وارْتُكبت

تجاوزات كثيرة في حق الناطقين باللوبا. ووصف شهود أنهم عبروا قرى مهجورة وأخرى محروقة وأنهم رأوا العديد من الجثث، بما في ذلك جثث النساء والأطفال.

٨٤- وفي آذار/مارس، وصلت ميليشيا كاموبينا نسابو إلى قطاع لوفوا - لوتسيما وقطعت رؤوس الكثير من الناس، لا سيما في قريتي سينغي (أو سانك) ومفولا - ميلانغي. ورداً على ذلك، كثفت ميليشيا بانا مورا أنشطتها. وفي الفترة بين ٢٤ و ٢٦ نيسان/أبريل، أصيب أو قُتل عدد كبير من الرجال والنساء والأطفال الناطقين باللوبا أثناء هجمات حُطط لها أفراد ميليشيا بانا مورا في قرى سنغي وكامب كويلو وكاكوندو ومفولا ميلينغي. وكانت ميليشيات بانا مورا مؤلفة من أفراد من قبيلة الشوكوي مسلحين بالبنادق والسواطير، قدّم بعضُها زعيم قرية موييجي. وقد استهدفت أفراد ميليشيات بانا مورا السكان الناطقين باللوبا بشكل واضح.

٨٥- وعلى ضفة نهر تشيكابا، عند كاكوندو، نصب أفراد ميليشيات بانا مورا حاجزاً لمنع الناطقين باللومبا من الهروب. أما الناطقون بلغة شوكوي فكان يمكنهم المرور. وفي تلك المرحلة، أُعدم العديد من السكان الناطقين باللوبا، بمن فيهم الأطفال، أثناء عبورهم النهر، بينما تعرض آخرون خلال الهروب لسوء المعاملة أو الإعدام. وأُغتصبت نساء وفتيات. وقامت القوات المسلحة، في بعض الحالات، بدعم أفراد ميليشيات بانا مورا وتوجيههم أثناء الهجمات. وفي حالات أخرى، قامت بمرافقة مجموعات من النازحين. بيد أن القوات المسلحة لم تتدخل لكفّ يد أفراد ميليشيات بانا مورا عن الانتهاكات العديدة التي ارتكبتها في حق الناطقين باللوبا.

٨٦- وعند عبور نهر تشيكابا، قام أفراد ميليشيات بانا مورا بفصل الرجال والنساء الذين ليسوا في سن الإنجاب من السكان الناطقين باللوبا وقطعت رؤوسهم وألقي بهم في النهر. ومن جهة أخرى، أخذت النساء والفتيات إلى مزارع مملوكة لأفراد من جماعة شوكوي الإثنية، ومنها شا - فندجي وتشيكالا، وكيساسا. وخضعت النساء والفتيات المحتجزات في هذه المزارع إلى المراقبة الدائمة وكان على بعضهن العمل طوال اليوم. وقد اغتصبن مراراً في الأسر، وأحياناً مرات عديدة في اليوم، طيلة أشهر في كثير من الأحيان. ووفقاً لكثير من الضحايا، كانت نية الفاعلين أن ينجبن أطفالاً من إثنية شوكوي، بما أن الانتماء الإثني يورثه الأب. وقد أخذ الأطفال الناطقون باللوبا من جميع الأعمار إلى المزارع أيضاً حيث تعرضوا لسوء المعاملة وسوء التغذية. وفي بعض الحالات غُيّرت أسماء الأطفال الناطقين باللوبا إلى أسماء إثنية الشوكوي. وفي وقت كتابة هذا التقرير، ما تزال النساء محتجزات مع الأطفال في المزارع.

(هـ) شمال إقليم كامونيا

٨٧- في قرى تقع شمال تشيكابا، شنّ أفراد من إثنية بيندي يطلقون على أنفسهم اسم إيكوري مبي هجوماً على الناطقين باللوبا، وأصابوا وقتلوا المدنيين، واختطفوا أطفالاً يرجح أنهم احتجزوهم كرقيق، وهبوا وحرقوا المنازل.

ثامناً - عواقب الأزمة في كاساي والحالة الراهنة

٨٨- اعتباراً من آب/أغسطس ٢٠١٧، انخفض مستوى العنف في جميع مقاطعات كاساي. ومع ذلك، يتواصل الإبلاغ عن أعمال العنف المتصلة بالأزمة، وهو ما يشير إلى أنه لم يتم

التطرق إلى أسباب النزاع. وواصلت القوات المسلحة استخدام القوة المفرطة في سياق العمليات ضد ميليشيا كاموينا نسابو. وبقي الأشخاص المشتبه في انتمائهم للميليشيات، دونما أساس، يتعرضون للاعتقال أو الضرب أو القتل. وتعرضت القرى التي يشتبه في وجود أفراد الميليشيا فيها للنهب أو الحرق. ففي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر اقتحمت القوات المسلحة قرية كاييا - لومبو في إقليم كاموينا بمقاطعة كاساي، وهي القرية التي كانوا يربطون بينها وبين ميليشيا كاموينا نسابو. وأطلقت الرصاص على السكان بالقرب من السوق بعد توزيع الغذاء من قبل منظمة إنسانية، وأوقعت العديد من القتلى والجرحى. وبوجه عام، أدى الوجود العسكري المكثف في كاساي إلى مضايقة السكان، كما لوحظت حالات ابتزاز كثيرة، وخاصة على الحواجز الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة على الطرق الرئيسية.

٨٩- وظلت ميليشيا كاموينا نسابو نشطة، لا سيما في كاساي الوسطى، وهي ما تزال تجنّد، بما في ذلك الأطفال، وتشن هجمات، ولكن نطاق الهجمات انخفض. وفي ليلة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، هاجم أفراد من الميليشيا الزعيم العربي بالإناة لقرية كاموينا نسابو وقتلوه، وكان مقرباً من السلطات الإقليمية، فضلاً عن ثلاثة من أفراد أسرته.

٩٠- وفي الجزء الجنوبي من إقليم كاموينا، أدت التوترات الشديدة بين أفراد إثنيتي الشوكوي واللوبا إلى هجمات على القرى على يد ميليشيات بانا مورا ومواجهات بين أفراد ميليشيات بانا مورا وآخرين من إثنية اللوبا تتعلق بالوصول إلى مواقع التعدين. وما تزال نساء اللوبا، وأحياناً مع أطفالهن، يتعرضن للاسترقاق من جانب أفراد ميليشيات بانا مورا. ورغم جهود الدعوة التي تبذلها بعض المنظمات الدولية، ما تزال استجابة قوات الدفاع والأمن في وجه هذه الجرائم غير كافية. وعلاوة على ذلك، فإن وجود أفراد ميليشيات بانا مورا يمنع الأشخاص النازحين من إثنية اللوبا من العودة إلى قراهم الأصلية.

٩١- وأدت أعمال العنف في كاساي إلى أزمة إنسانية حادة لم يسبق لها مثيل، ما أدى إلى تشريد حوالي ١,٤ مليون شخص، منهم ٣٥٠,٠٠٠ لاجئ في أنغولا. ووفقاً للأرقام المقدمة من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لا يزال ٣,٢ ملايين شخص تقريباً يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد وارتفاع معدل سوء التغذية، لا سيما بين الأطفال.

٩٢- وقد صُدم فريق الخبراء الدوليين بالحالة الإنسانية، لا سيما الحالة المزرية للسكان النازحين بسبب أعمال العنف. فقد قضى العديد ممن أجريت معهم المقابلات أسابيع، بل وأشهرًا في ظروف صعبة للغاية قبل أن يتمكنوا من الوصول إلى مدن مثل تشيكابا أو كيكويت. فقد فروا من العنف دون أي مساعدة أو بحد أدنى من المساعدة والإغاثة. ومات بعض النازحين، بمن فيهم الأطفال، بسبب سوء التغذية أو المرض. وتؤدي زيادة الحواجز الخاضعة لسيطرة الجهات المسلحة إلى منع الوصول إلى الحقول، وهو ما يؤثر على الاقتصاد المحلي. وأخيراً، فإن تحصيل الضرائب غير القانونية يؤدي إلى زيادة في أسعار السلع الأساسية.

٩٣- وقد تأثر الأطفال بوجه خاص بأعمال العنف في كاساي. فقد كانوا هم ضحاياها الرئيسيين والفاعلين الأساسيين فيها في آن واحد. وقد أحصت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تجنيد واستخدام ١٢٢٠ فتى و٦٥٨ فتاة على يد ميليشيا كاموينا نسابو حتى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧. ويرى الفريق أن العدد أكبر من ذلك بكثير، وأن التجنيد متواصل. وتعرض الكثير من الأطفال للاختطاف أو الإصابة أو التشويه أو الاحتجاز أو

الإعدام. وشهد بعضهم آباءهم يُضربون أو تُقطع رؤوسهم أو أمهاتهم يغتصبن. وقد أكره الكثير منهم على القتال، ووضعوا على خط المواجهة دون أسلحة أو بأسلحة وهمية، أو سكاكين، أو في بعض الأحيان ببنادق تقليدية. وقد أجبروا على القتل وقطع الرؤوس. وتتطلب الصدمات البدنية والنفسية والوصم لدى هؤلاء الأطفال رعاية طويلة الأجل. فالاستخدام الواسع النطاق للأطفال المنتمين إلى الإثنية ذاتها ينطوي على العديد من الآثار على مجتمعهم المحلي ويؤدي إلى جَوٍّ من الريبة تجاههم، ما يتسبب في ردود فعل شديدة.

٩٤- وتعتقد اليونيسيف أنه منذ بداية الأزمة في كاساي تم نهب أو تدمير ٤١٦ مدرسة و ٢٢٤ مرفقاً صحياً. وقد كانت المدارس وغيرها من أماكن التعليم مستهدفة بشكل خاص من ميليشيا كاموينا نسابو.

٩٥- لقد تحدّث عدد كبير من ضحايا العنف الجنسي، لا سيما الاغتصاب، عن الصعوبات التي عليهن مواجهتها. وبالإضافة إلى المشاكل الطبية والنفسية التي يعانينها، فإن الناجيات يعانين أيضاً من نبد أسرهن ومجتمعاتهن المحلية بسبب ثقل التقاليد والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ذلك. وقد تعرض العديد من النساء للاغتصاب أمام أزواجهن أو أطفالهن أو أفراد أسرهن الآخرين. إذن فإن كل النسيج الاجتماعي لكاساي يعاني من آثار العنف الجنسي. وتترد معظم ضحايا الاغتصاب في الشكوى خوفاً من الوصم، وبسبب شعور عام بعدم الثقة في العدالة وعدم وجود جبر فعال.

تاسعاً- الوصف القانوني

٩٦- إن أعمال العنف التي ترتكب في حق السكان المدنيين هي انتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني وتشكل جرائم دولية.

ألف- الجرائم ضد الإنسانية

٩٧- تعرّف الفقرة ١ من المادة ٧ من نظام روما الأساسي الجرائم ضد الإنسانية بأنها أفعال ترتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم. ويتمثل الهجوم على مجموعة من السكان المدنيين في الارتكاب المتكرر لأفعال تشكل جرائم تنفيذاً أو متابعة لسياسة دولة أو منظمة ترمي إلى شن مثل هذا الهجوم. وتشير صفة "واسع النطاق" إلى أن الهجوم نفذ على نطاق واسع وأن هناك عدداً معيناً من الضحايا، في حين أن صفة "منهجي" تشير إلى الطابع المنظم لأعمال العنف وعدم احتمال كونها ذات طابع عَرَضي. ووجود مقاتلين بين السكان المدنيين لا يجرّد هؤلاء من صفتهم المدنية.

٩٨- وقد نُفذت الهجمات التي شنتها قوات الدفاع والأمن، وميليشيا كاموينا نسابو وميليشيات بانا مورا على النحو المبين في الفروع السابقة على السكان المدنيين بصورة واسعة النطاق أو منهجية، وعملاً بسياسة دولة أو منظمة ترمي إلى ارتكاب هذا الهجوم؛ وهكذا فإنها تشكل جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك القتل أو الاغتصاب أو أي شكل آخر من أشكال

العنف الجنسي على القدر نفسه من الخطورة، والاسترقاق، بما في ذلك الاسترقاق الجنسي، والاضطهاد، والأفعال اللاإنسانية الأخرى.

باء- جرائم الحرب

٩٩- في المادة ٨(٢)(ج) و(هـ) من نظام روما الأساسي، تعرّف جرائم الحرب في حالة وقوع نزاع مسلح غير ذي طابع دولي، بأنها الانتهاكات الجسيمة للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ ضد أشخاص غير مشتركين اشتراكاً فعلياً في الأعمال الحربية، بما في ذلك الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعراف السارية على النزاعات المسلحة.

١٠٠- ولدى فريق الخبراء الدوليين أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأنه بدءاً من آب/أغسطس ٢٠١٦ وخلال فترة الوقائع المشار إليها في هذا التقرير، كان هناك نزاع مسلح غير ذي طابع دولي في كاساي بين القوات المسلحة والميليشيا كاموينا نسابو. ولتحديد وجود نزاع من هذا القبيل، يجب وضع معيارين، هما: وجود حد أدنى من التنظيم لدى أطراف النزاع، ووجود حدة معينة من العنف.

١٠١- ومن الوقائع التي يكشف عنها هذا التقرير، يمكن استنتاج أن ميليشيا كاموينا نسابو تشكل جماعة مسلحة تتمتع بمستوى كاف من التنظيم لخوض نزاع مسلح طويل المدى، لا سيما بسبب وجود تسلسل قيادي، واستراتيجية معينة، وقدرة على التجنيد وتدريب المقاتلين، وجزاءات تأديبية للتحقق من تنفيذ الأوامر وإعمال هذه الجزاءات، فضلاً عن القدرة على التخطيط وعلى شن عمليات عسكرية وعلى نطاق واسع.

١٠٢- كما يتبين من الوقائع أن حدة العنف - بما في ذلك عدد المواجهات المسلحة ومدتها، وتواترها وخطورتها وانتشارها في إقليم يغطي أربع مقاطعات خلال فترة طويلة - تجاوزت فعلاً مجرد حالات الاضطرابات والتوترات الداخلية. وإن عدد الضحايا والنازحين الذين فروا من القتال، وشدة التدمير ومداه في أربع مقاطعات، ونوع القوات الحكومية المعنية وعددها، وإنشاء قطاع عسكري عملياً للتعامل مع الوضع إن كل ذلك يسمح أيضاً بدعم هذا الاستنتاج.

١٠٣- والعديد من الأفعال المبينة أعلاه ارتكبتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وميليشيا كاموينا نسابو في حق أشخاص لم يشاركوا اشتراكاً فعلياً في الأعمال الحربية، وانتهكت فيها القوانين والأعراف السارية على النزاعات المسلحة في إطار نزاع مسلح غير ذي طابع دولي، وبذلك، فإنها تشكل جرائم حرب، بما في ذلك: القتل، والتشويه، والاغتصاب أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي ذات الخطورة المماثلة، والنهب، وتوجيه الهجمات عمداً ضد السكان المدنيين بوصفهم هذا أو ضد المدنيين الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال الحربية، وتوجيه الهجمات عن عمد إلى المباني المخصصة للدين والتعليم، وإلى مستشفيات لم تكن أهدافاً عسكرية، وتسجيل أو تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة في جماعات مسلحة أو إشراكهم فعلياً في أعمال حربية.

جيم - انتهاكات حقوق الإنسان

١٠٤ - تسمح الوقائع التي يكشف عنها هذا التقرير باستنتاج أن حقوق الإنسان التالية قد انتهكت: الحق في الحياة، والحق في السلامة الجسدية أو العقلية، والحق في الحرية والأمن، والحق في حرية التنقل. ويشكل أيضاً ما لوحظ من استرقاق وتجنيد واستخدام للأطفال الجنود انتهاكات لحقوق الإنسان. وكان لهذه الانتهاكات أثر مباشر على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان كاساي.

عاشراً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

١٠٥ - لقد صُدم فريق الخبراء الدوليين من الحالة المزرية لحقوق الإنسان المستمرة في منطقة كاساي منذ عام ٢٠١٦. وهو يشعر ببالغ القلق بوجه خاص إزاء اتساع نطاق أعمال العنف التي كشفت عنها تحقيقاته. ولا يعكس هذا التقرير سوى النزر اليسير مما ارتكب من أفعال وجرائم. ورغم عدم قدرة الفريق على إعطاء عدد دقيق للضحايا، فإنه يعتقد بأن عدة آلاف من الأشخاص قضوا نحبهم خلال الأزمة. ويشعر الفريق بالقلق أيضاً إزاء تدني مستوى الاهتمام الذي تثيره هذه المسألة.

١٠٦ - ويؤكد الفريق أن قوات الدفاع والأمن، وميليشيا كاموينا نسابو، وميليشيات بانا مورا قتلت عمداً المدنيين، بمن في ذلك العديد من الأطفال. وارتكبت العديد من الفظائع، بما في ذلك التشويه والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، ودمرت قرى بأكملها. ويرى الفريق أن بعض التجاوزات التي ارتكبتها قوات الدفاع والأمن، وميليشيا كاموينا نسابو وميليشيات بانا مورا تشكل جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب، فضلاً عن كونها انتهاكات لحقوق الإنسان.

١٠٧ - لقد أيقظت أعمال العنف في كاساي توترات عرقية كامنة واتخذ النزاع بُعداً إثنيّاً بدايةً من عام ٢٠١٧، لا سيما في إقليم كامونيا. ويرى الفريق أن الانتهاكات التي ارتكبتها ميليشيات بانا مورا في حق أفراد إثنية لوبا يمكن وصفها بأنها اضطهاد ذو دوافع سياسية وإثنية، وتشكل بذلك جرائم ضد الإنسانية.

١٠٨ - ويرى الفريق أن هناك حاجة ملحة إلى وضع سياسة لنزع سلاح الميليشيات وبدء عملية مصالحة لتفادي موجة جديدة من العنف وإتاحة عودة النازحين واللاجئين.

١٠٩ - وهناك مشكلة خطيرة جداً ما تزال قائمة تتمثل في الإفلات من العقاب بالنظر إلى حجم هذه الجرائم وجسامتها. ورغم مباشرة بعض الإجراءات القضائية وإصدار بعض الأحكام، فإن الجهود المبذولة غير كافية مطلقاً لتقديم إجابة مرضية للضحايا، بالنظر إلى طبيعة الجرائم. وما زال يتعين القيام بعمل دقيق وواسع النطاق على الصعيد القضائي حتى يتم تقديم مرتكبي الجرائم المتصلة بموجة العنف إلى العدالة، وإحقاق الحق فعلاً للعدد الكبير من الضحايا. وإذا كانت محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية تقع في المقام الأول على عاتق السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الفريق يذكر بأن المدعية العامة للمحكمة

الجنائية الدولية، وهي الهيئة التي تحقق بالفعل في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعربت عن قلقها إزاء أعمال العنف المرتكبة في كاساي وأشارت إلى أنها تواصل مراقبة الوضع عن كثب.

باء- التوصيات

١١٠- يرى فريق الخبراء الدوليين أن من الأمور الملحة أن تبدأ من الآن مكافحة الإفلات من العقاب بالمعاقبة على أخطر الجرائم التي ارتكبتها جميع الجهات الفاعلة المشاركة في الأزمة. ومع ذلك، ولضمان عدم تكرار العنف وتحقيق العدالة للضحايا وتعزيز المصالحة، فإن المعاقبة على أشد الجرائم خطورة لن تكون وحدها كافية.

١١١- ويوصي الفريق سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية باتخاذ التدابير الآتية:

(أ) بدء عملية عدالة انتقالية شاملة للجميع وتهدف إلى إثبات الحقيقة، وتحديد الأسباب الجذرية للأزمة، وجبر الضرر للضحايا، وضمان المصالحة؛

(ب) احترام التزاماتها الدولية وتطبيق القوانين السارية؛

(ج) تعزيز قدرات مكاتب الادعاء العام العسكري في كاساي لتمكينها من التحقيق ومن ملاحقة ومحكمة الجناة، بمن فيهم كبار المسؤولين، بشأن الجرائم الدولية العديدة المرتكبة في كاساي منذ عام ٢٠١٦ وذلك عن طريق ما يلي:

١' زيادة الموارد البشرية واللوجستية لمكاتب الادعاء العام العسكري؛

٢' التأكد من أن يكون الضباط الذين يرأسون مكاتب الادعاء العام العسكري، على الأقل، من نفس مستوى الضباط المكلفين بالعمليات التي يمكن أن تترتب عنها مسؤولية؛

٣' تطبيق استراتيجية للملاحقة القضائية لضمان محاكمة مرتكبي جميع الأطراف المتورطة في أعمال العنف؛

(د) التأكد من توفير الموظفين المتخصصين المسؤولين عن التحقيق والمقاضاة في جرائم العنف الجنسي على وجه التحديد؛

(هـ) التنفيذ الفعال لتدابير الحماية القضائية لضحايا جرائم العنف الجنسي وتشجيعهن على تقديم الشكاوى والتحدث أمام العدالة من خلال إنشاء المساعدة القانونية؛

(و) التأكد من الحكم على الأشخاص المدانين بجرائم العنف الجنسي بالعقوبات المناسبة وعدم دمجهم في قوات الدفاع والأمن أو الاحتفاظ بهم فيها؛

(ز) في حال محاكمة القصر، التأكد من حصول المحققين على تدريب متخصص ومن محاكمة الأطفال المتهمين أمام محاكم متخصصة للقصر تتبّع الإجراءات المناسبة؛

(ح) ضمان التنفيذ الفعال لتدابير الحماية القضائية للأطفال الضحايا من أجل تيسير مشاركتهم وحماية هويتهم؛

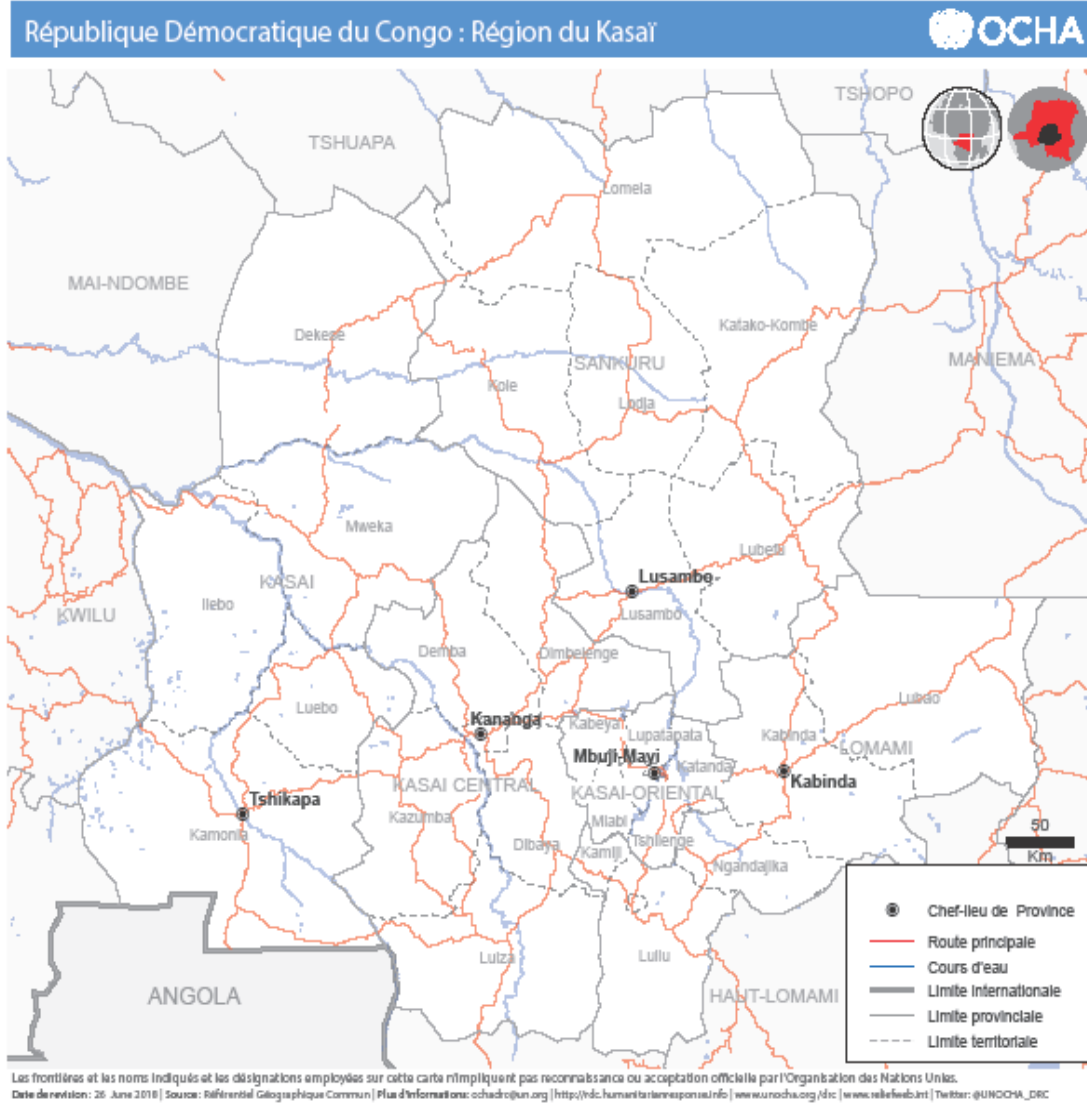
(ط) اتخاذ تدابير ملموسة وفعالة لضمان حصول ضحايا العنف الجنسي والضحايا الأطفال على الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية الملزمة عن طريق إدماج المنظور الجنساني؛

(ي) العمل على الإفراج الفوري عن النساء والأطفال الذين ما يزالون أسرى لدى أفراد ميليشيات بانامورا في إقليم كامونيا.

١١٢ - ويوصي الفريق بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقديم دعم ملموس للسلطات القضائية المختصة في مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية في كاساي، بما في ذلك عن طريق دعم عقد جلسات المحكمة المتنقلة.

١١٣ - ويوصي الفريق الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بأن يرصد عن كثب التقدم المحرز في التحقيقات التي تجرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن وفاة خبيرين من المنظمة ومرافقيهما، وإذا لزم الأمر، بأن يعزز ولاية وموارد فريق الأمم المتحدة المكلف بدعم التحقيق الوطني لضمان إحالة المسؤولين إلى العدالة.

خريطة كاساي



خريطة مقدمة مجاناً من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة.